



وزارة العدل

قرار رقم (٤٨٢)

صادر عن اللجنة المشكلة بموجب المادة الثامنة

من قانون العفو العام رقم ٥ لسنة ٢٠١٩

بناءً على الطلب المقدم من المستدعية ابتسام احمد عبدالله ابو عيد لشمول
الجرم المسند اليه في القضية البدائية الجزائية رقم (٢٠١٨/٣٤٧) لدى محكمة
بداية جزاء عمان بأحكام قانون العفو العام رقم ٥ لسنة ٢٠١٩ .

اجتمعت اللجنة المشكلة بموجب أحكام المادة الثامنة من قانون العفو العام
رقم ٥ لسنة ٢٠١٩ للنظر في كل اعتراض أو إشكال أو تفسير ينجم عن تطبيق
أحكام هذا القانون .

بالإطلاع على ملف القضية البدائية الجزائية رقم (٢٠١٨/٣٤٧) لدى
محكمة بداية جزاء عمان نجد أن المستدعية أدينت بتاريخ ٢٠١٨/٢/٢٠ بجنحة
الاحتتيال وفقاً لاحكام المادة (٤١٧) من قانون العقوبات والحكم عليها وعملاً
باحكام المادة (١٧٧) من قانون اصول المحاكمات الجزائية بالحبس مدة ثلاثة
اشهر والغرامة مائة دينار والرسوم .

بالتدقيق وحيث ان عقوبة جنحة الاحتيال المحكوم بها المستدعية ابتسام احمد عبدالله ابو عيد وحتى تكون مشمولة بقانون العفو العام رقم ٥ لسنة ٢٠١٩ يجب ان تكون مقرونة باسقاط حق شخصي من المشتكي او دفع المبلغ المحكوم به او المطالب به سناً لنص المادة (٣/ب/٦) من قانون العفو رقم ٥ لسنة ٢٠١٩ وحيث انه لا يوجد بالملف ما يشير الى اسقاط الحق الشخصي من المشتكي او دفع المبلغ المحكوم به او المطالب به .

وعليه تقرر اللجنة وعملاً بأحكام المادة (٣/ب) من قانون العفو العام رقم ٥ لسنة ٢٠١٩ اعتبار الجريمة المحكوم بها المستدعية غير مشمولة بقانون العفو العام.

قراراً صدر بتاريخ ٢٠٢٠/٢/١٣

رئيس اللجنة
رئيس محكمة التمييز
القاضي محمد الغزو

عضو
رئيس النيابة العامة
القاضي "محمد سعيد" الشريده

عضو
النائب العام
لدى محكمة استئناف عمان
القاضي د. حسن العبدالات

عضو
النائب العام
لدى محكمة الجنايات الكبرى
القاضي احسان السلامة

عضو
النائب العام
لدى محكمة أمن الدولة
القاضي العميد حازم المجالي